ISSN: 2706-6495

الضمانات القانونية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية

Legal guarantees and their impact on the economic impact of foreign direct investment in KSA

إعداد: الدكتورة/ وفاء عبدالله حبيشي

دكتوراه الحقوق في الاقتصاد والمالية العامة، كليات عنيزة الأهلية، المملكة العربية السعودية

Email: wafaa.h@oc.edu.sa

الدكتورة/ خالدة عثمان عبدالغفار

دكتوراه اقتصاد قياسي وإحصاء اجتماعي، كليات عنيزة الأهلية، المملكة العربية السعودية

Email: khalda.o@oc.edu.sa

الملخص:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية في اقتصاد الدول لذلك تسعى جميع الدول المتقدمة منها والنامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها لإدخال مشروعات جديدة تؤثر إيجابياً في الاقتصاد، لذلك تعمل الدول على وضع الحوافز وإزالة المعوقات التي تؤدى إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية من أراضي تلك الدول، و هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير القوانين والتشريعات والضمانات الاستثمارية على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المضيفة، وبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض متغيرات الاستثمار، استخدم المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق الرأسمالي الحكومي، ومعدل نمو الكتلة النقدية حيث وجد أن مستوى المعنوية أقل من (0.05)، فكلما زاد معدل نمو الكتلة النقدية أدى ذلك الى المزيد من الاستثمارات الأجنبية. كذلك توصلت الدراسة الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم حيث أن مستوى المعنوية كان (0.433) بما يشير إلى وجود أثر عكسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأنه يؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أهم التوصيات زيادة المجالات المسموح فيها بالاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، والعمل على التطوير المستمر للأنظمة المتعلقة بالاستثمار وازالة المعوقات التنظيمية للمستثمر الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الضمانات القانونية، البيئة التشريعية، المتغيرات الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر، المملكة العربية السعودية.

ISSN: 2706-6495

Legal guarantees and their impact on the economic impact of foreign direct investment in KSA

Abstract:

Foreign direct investment is important in the economy of countries. Therefore, all countries, whether developed or developing, seek to attract foreign investments to their lands to introduce new projects that positively affect the economy. Therefore countries work to establish incentives, and remove obstacles that lead to the flight of foreign capital from the lands of those countries, and they aim This study seeks to identify the impact of laws, legislation, and investment guarantees on the growth of foreign direct investment, as well as to identify the importance of foreign direct investment on the economy of host countries, and to explain the relationship between foreign direct investment and some investment variables. The descriptive analytical approach was used in the study. The study reached several results, including the presence of statistically significant differences between foreign direct investment, gross domestic product, government capital spending, and the growth rate of the monetary mass, where the level of significance was found to be less than (0.05). The higher the growth rate of the monetary mass, this leads to more investments. The study also found that there were no statistically significant differences between foreign direct investment and inflation, as the level of significance was (0.433), which indicates that there is an adverse effect on attracting foreign direct investment and that it negatively affects foreign direct investment. One of the most important recommendations is to increase the areas in which foreign direct investment permitted in the Kingdom, and to work on the continuous development of regulations related to investment and to remove regulatory obstacles to the foreign investor.

Keywords: Legal guarantee, Legislative Environment, Economic Variables, Foreign Direct Investment, Kingdom of Saudi Arabia.

ISSN: 2706-6495

1. المقدمة:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول، وبدخول اتفاقية تحرير التجارة العالمية حيز التنفيذ في الكثير من الدول الأعضاء وفقاً لجداول تعهداتها المحددة تعمل الدول على توجيه جهودها إلى تشجيع تدفق الصادرات المحلية من خلال السماح لها بالنفاذ إلى الأسواق الخارجية للدول الاعضاء، كما تشجع دخول الاستثمارات الأجنبية في أراضيها لما تحققه هذه الاستثمارات من تنمية في الكثير من المجالات وبوجه خاص تعمل على تشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الصناعة وتقنية المعلومات وغيرها من أوجه الاستثمارات غير التقليدية الحديثة والتي تعود على تلك الدول بالكثير من الفوائد مثل نقل التكنولوجيا، و إدخال صناعات جديدة والاستفادة من أحدث ما توصلت اليه الشركات العالمية، والحد من الاستيراد، بالإضافة إلى اكتساب الخبرة وتدريب وتشغيل الأيدي العاملة والحد من البطالة دون الحاجة إلى الاستدانة الداخلية أو الخارجية، ولتشجيع الاستثمار الأجنبي تعمل الدول من خلال التعديلات التشريعية وحوافز الاستثمار على خلق بيئة جاذبه للمستثمر الأجنبي تسعى الدول إلى توفيرها بهدف الحصول على منافع اقتصادية تعود بالفائدة على الاقتصاد وعلى حياة الافراد، ويعد التشريع الجيد من أهم الأسباب الجاذبة للاستثمار الجديد حيث يعطى التشريع المرن للمستثمر الشعور بالأمان والاطمئنان للبيئة التي سيستثمر فيها.و تتحدد القدرة التنافسية للاستثمار في الدول ليس بمجرد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بل بقدرة تلك الدول على جذب الاستثمار مع الاحتفاظ به والاستفادة منه لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. و عملت المملكة العربية السعودية من خلال برنامج التحول الوطني 2020 كأحد برامج رؤية 2030 على مواجهة التقلبات التي تشهدها أسواق الطاقة العالمية بهدف رفع كفاءة الاقتصاد الوطني لتحقيق التوازن المالي وتنويع مصادر الدخل والاستفادة من الموارد المتاحة دون الحاجة للاعتماد على النفط وهو التحدي الأكبر الذي يفرضه النظام العالمي الجديد والذي يتمثل في كيفية تحقيق الدول مستوى متقدم من التنمية المستمرة دون الحاجة إلى الاعتماد على مصادر غير متجددة في ظل التحديات التي تشهدها الأسواق العالمية والصراعات التي يعد النفط أحد أدواتها المؤثرة، وفي سبيل ذلك قامت المملكة ببعض التعديلات التشريعية، والإجرائية، و المؤسسية، وتطوير البنية التحتية لجعل السوق السعودي محل جذب للمستثمر الأجنبي في الكثير من المجالات (World Bank Group, 2018) .

1.1. مشكلة الدراسة:

وتتمثل مشكلة الدراسة في أن:

للتطور في التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي في المملكة أثر على المتغيرات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

2.1. أسئلة الدراسة:

1. هل تؤثر القوانين والتشريعات والضمانات الاستثمارية على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر؟
2. هل يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المضيفة.
3. هل توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية للاستثمار.

3.1. أهمية الدراسة:

نظراً للتطور العالمي في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات وغيرها أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الموضوعات التي تشغل أصحاب القرار في الدول المتقدمة وغير المتقدمة والتي تجد في الاستثمار الأجنبي ملاذاً آمناً لدفع عجلة الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وتستمد الدراسة أهميتها من:

- الحوافز التشجيعية التي تضمنتها القوانين المنظمة للاستثمار.
- تنوع الاستثمارات الأجنبية ودورها في تنوع المجالات الاقتصادية.
- زيادة التنافس بين الشركات متعددة الجنسيات لتقديم أفضل المنتجات من السلع والخدمات.
- دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا والخبرات إلى الدول المضيفة.
- دور الاستثمار الأجنبي في الحد من البطالة.

4.1. أهداف الدراسة:

1. التعرف على تأثير القوانين والتشريعات والضمانات الاستثمارية على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. التعرف على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المضيفة.
3. التعرف على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية للاستثمار.
4. التعرف على التوصيات المناسبة والمستندة على الدراسة.

5.1. حدود الدراسة:

الحد المكاني: طبقت الدراسة على الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

الحد الزماني: تتناول الدراسة التطور التشريعي والتأثير على حجم الاستثمار الأجنبي خلال الفترة من 1990 إلى 2021.

6.1. منهج الدراسة:

لدراسة موضوع البحث ومعالجته من مختلف أبعاده تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات المرتبطة بالمشكلة موضوع الدراسة من خلال جمع البيانات الثانوية من عدة مصادر أهمها البنك الدولي والمصادر التشريعية في المملكة العربية السعودية، ووزارة الاستثمار السعودية ثم القيام بتحليل تلك البيانات وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها.

7.1. تحليل البيانات:

تمّ معالجة البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدارة 25 وتمّ استخدام الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل البيانات متمثلة في الاختبارات الإحصائية التالية:

الانحدار (Regression)، Generalized Least Square معامل التحديد (R^2)، Durbin Watson، تحليل التباين الأحادي (ANOVA).

2. الإطار النظري:

تمثلت التعديلات التشريعية في قانون الاستثمار الأجنبي السعودي الأخير الصادر بتاريخ 2000/1/5 في تنويع المجالات التي يمكن الاستثمار فيها بالإضافة إلى إزالة بعض المعوقات التي تحد من إقبال المستثمر على السوق السعودي ،كما قامت المملكة بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والتي تهتم بشأن الاستثمار وتعمل على تحقيق هدف رئيسي وهو جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة من خلال وضع الخطط التنفيذية لتهيئة مناخ الاستثمار، وإعداد الدراسات، وتطوير قواعد المعلومات، وإعداد التقارير الدورية وغيرها من المهام اللازمة لدفع عجلة الاستثمار في المملكة (وزارة الاستثمار، 2023).

ISSN: 2706-6495

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويعرف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي يقوم به مستثمر مقيم بامتلاك أصل أو موجودات في البلد المضيف أو المستقبل بغرض تملك هذا الأصل وإدارته (صلاح، 1998).

وعرفه (العنانى، 1996) بأنه توظيف للنقود في أي أجل في أي أصل أو ملكية محتفظة بها للمحافظة على المال أو تنميته.

كما عرفته منظمة التجارة العالمية (WTO, 2000) بأنه النشاط الذي يحدث نتيجة تملك مستثمر من بلد ما اصولاً إنتاجية في بلد آخر بهدف إدارتها وتمنح صاحبها نفوذاً مباشراً في ملكية مشروع بشكل كلي أو جزئي يبلغ الحد الادنى له 10% والحد الاقصى يتحدد وفقاً لسياسة البلد المضيف.

وعرفه (HAYES,2022) بأنه ملكية حصة في مشروع أجنبي قام به مستثمر أو شركة أو حكومة من بلد آخر .

وعرفه صندوق النقد الدولي (IMF, 1993) بأنه المساهمة في شركة أجنبية عن طريق إنشاء فروع أو شراء كلي أو جزئي لشركة موجودة بالفعل بهدف إدارتها بشكل دائم.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتنافس الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الدول المتقدمة رغبة منها في تحقيق المزيد من التطور والنمو الاقتصادي وتحقيق الانتشار في الاسواق العالمية، وكذلك الدول النامية التي تريد تحقيق النمو الاقتصادي لأسواقها ولدورها الإيجابي في دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا والخبرات والمعرفة التي لها أثر هام على التنمية الاقتصادية في الدول المضيفة، وتوفير المزيد من الفرص الوظيفية والحد من البطالة. وللاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في تنويع القاعدة الإنتاجية بالدولة المضيفة، كما له دوراً في العلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى انه يعمل على زيادة التدفقات المالية وتجميع رؤوس الأموال (قدومي، 2005). وبالرغم من كون فكرة الاستثمار هي فكرة اقتصادية إلا إنها تحتاج إلى مناخ استثماري يعمل على تنظيم عملية الاستثمار، والذي يشمل مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالإضافة إلى البيئة التشريعية المشجعة. وتتمتع المملكة بوضع اقتصادي وسياسي مستقر، إضافة إلى أن معدلات التكلفة على القروض منخفضة، كما أن معدلات التضخم مستقرة ومسيطرة من قبل الحكومة، كذلك تتمتع بتوفر السيولة المالية والهياكل الاقتصادية، إضافة إلى موقع المملكة كنقطة عبور تجارية بين الشرق والغرب جعل من المملكة بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية (وزارة الاستثمار، 2023).كما تشير الأرقام إلى زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حول العالم فقد حقق ارتفاعاً ملحوظا في السنوات الاخيرة حيث ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من (239.4) مليار دولار عام 1990 ليبلغ (2.20) ترليون دولار عام 2021 (World Bank, 2023).

أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر:

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خطوطاً للأشكال التي يمكن أن يتخذها الاستثمار الأجنبي منها فتح شركة أو فرع لشركة قائمة في دولة أجنبية، أو الحصول على الحصة الأكبر في شركة أجنبية قائمة، أو الاندماج والشراكة مع شركة أجنبية، كما حددت المنظمة الحد الأدنى بقيمة 10% للحصول على الحصة الأكبر في الشركة (Uncated, 2004) .

ISSN: 2706-6495

قواعد حماية الاستثمار:

تتمثل قواعد حماية الاستثمار في وجود نظام قانوني يكفل للمستثمر حماية من الكثير من أوجه الاعتداءات التي تمس بأمن استثماره في البلد المضيف كما تكفل له تحقيق العدالة عند وجود نزاع أو خلاف في نفس الشأن، وهي القواعد التي تمس وجود الاستثمار نفسه والتي تمنع التدابير والإجراءات التي تحتوي على اعتداءات قانونية أو مادية تمس بالاستثمار (الأمم المتحدة، 2010).

صور الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية:

نصت المادة الخامسة من نظام الاستثمار الأجنبي (هيئة الخبراء، 2023) على صورتين للسماح بالترخيص بالعمل في المملكة وفقاً للنظام وهما:

أ- منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي.

ب- منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.

أهم قطاعات الاستثمار الأجنبي في المملكة:

تتمثل القطاعات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة (المركز الوطني للتنافسية، 2021) فيما يلى:

1- قطاع الصناعة :وذلك لتوفر البيئة المناسبة للاستثمار الصناعي من مدن صناعية، وبنية تحتية وخدمات لوجستية ذات جودة عالية.

2- قطاع التعدين :تزيد أهمية هذا القطاع بسبب وفرة المواد الخام في الأراضي السعودية، وكذلك موقعها الاستراتيجي الذي يمنحها مكانة هامة في التصدير.

3- قطاع الصناعات الكيماوية :تعد المملكة من أكبر الأسواق في المنطقة و لديها أكبر المجمعات الكيماوية في العالم، كما يزيد برنامج الصناعات التحويلية من أهمية هذا القطاع.

4- قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات: تمتلك المملكة أكبر سوق لتقنية المعلومات في الشرق الأوسط، مما جعلها محط أنظار العالم بكثير من المشروعات التقنية مثل مدينة نيوم، ومشروع البحر الأحمر.

5- قطاع الطاقة والمياه: يعد من أهم القطاعات الاستراتيجية، وتصنف المملكة من الدول الرائدة في هذا القطاع على مستوى العالم.

6- قطاع النقل: يشمل النقل والخدمات اللوجستية مثل النقل الجوي، والبحري، والبري، والسكك الحديدية، ويعد الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به المملكة مفترقاً للطرق بين ثلاث قارات وهي اسيا وافريقيا وأوروبا مما يزيد من الأهمية النسبية لهذا القطاع.

7- قطاع السياحة والثقافة والترفيه: والذي يعد من الفرص الاستثمارية الواعدة لما تحظى به المملكة من تراث ديني وثقافي وتاريخي.

مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر:

مع تطور القوانين المنظمة التي تهدف إلى تشجيع المستثمر الأجنبي من خلال توفير المناخ المناسب، والتي يحتوى كل نظام فيها على حزمة من الحوافز التنظيمية والإعفاءات الضريبية، وطمأنة المستثمر على حصوله على نفس الحوافز التي يتمتع بها المستثمر الوطني وعلى إمكانية تحويل الأموال للخارج مرّ الاستثمار الأجنبي المباشر بأربعة مراحل: (وزارة الاستثمار،2023).

المرحلة الأولى: بدأت من 1955م وكانت اهم مميزات هذه المرحلة ألا تقل نسبة مشاركة رأس المال الوطني عن 51% من المشروع.

المرحلة الثانية: بدأت من 1963م اعطى عدداً من الحوافز التشجيعية والإعفاءات الضريبية لاستثمار رأس المال الأجنبي، إلا أنه اشترط ألا تقل نسبة مشاركة رأس المال الوطني عن 52% من المشروع.

المرحلة الثالثة: بدأت عام 1979م والتي جاءت لمواكبة التغيرات والتطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية من حيث تنويع الاستثمار وتقديم الحوافز والإعفاءات المشجعة للمستثمر الأجنبي.

المرحلة الرابعة: تبدأ من العام 2000م جاءت هذه المرحلة استكمالاً لسياسات تشجيع المستثمر الأجنبي وجذب الاستثمارات المتنوعة من خلال تهيئة المناخ التنظيمي والإداري والتقني لتحقيق مكاسب في مجال التشغيل والإنتاج ونقل الخبرات والتكنولوجيا، وسمح للمستثمر الأجنبي بتملك نسبة 100% من المشروع في قطاعات متعددة، كما سمح بتملك المستثمر للأراضي سواء للسكن أو للمشروع فيما عدا مكة والمدينة.

المزايا والحوافز والضمانات وفقاً لقانون الاستثمار الأجنبي السعودي:

من أهم المزايا التي يتمتع البلد الجاذب للاستثمار تقديم الحوافز والمزايا للمشروع المرخص له بالعمل والتي يعد تحويل عائدات الاستثمار من أهم هذه المزايا حيث تضمن الدولة المضيفة من خلاله للمستثمر حرية التحويلات والمدفوعات إلى خارج إقليمها (الأمم المتحدة، 2010). وضمان الاستثمار يتمثل في الميزة التي تقدمها الدولة المضيفة للمستثمر والتي يتم تحديدها وفقاً لمعيار موضوعي بغرض جذب الاستثمارات التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية (سعد، 2000). ووفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي السعودي يتمتع المستثمر الأجنبي بكافة المزايا والضمانات والحوافز التي يتمتع بها المشروع الوطني وفقا للنظام (وزارة الاستثمار، 2023) وتمثلت فيما يلي:

- السماح للمستثمر الأجنبي بإعادة تحويل العائد من بيع نصيبه، أو ما يحصل عليه من فائض التصفية أو الأرباح إلى الخارج أو التصرف في تلك الأموال بأي طريقة مشروعة.
- السماح للمستثمر الأجنبي بتحويل أي مبالغ لازمة للوفاء بالتزاماته المتعلقة بالمشروع.
- السماح بتملك الأجانب للعقارات اللازمة للمشروع أو لإقامة العمال العاملين فيه باستثناء أراضي مكة المكرمة والمدينة المنورة وذلك بغرض إقامة المشروع الاستثماري، ويخضع هذا كله لأحكام تملك غير السعوديين للعقار.
- إعطاء الحرية في انتقال الحصص بين الشركاء.
- السماح للمستثمر الأجنبي بالحصول على القروض الصناعية وفقاً لأحكام صندوق التنمية الصناعية.
- أن تكون كفالة العاملين في المشروع من غير المواطنين السعوديين على المنشآت التي يعملون فيها.
- تقوم الهيئة العامة للاستثمار بتوفير المعلومات والإيضاحات والإحصائيات اللازمة للمستثمر الأجنبي.
- ولما للحوافز الضريبية من دور هام في تشجيع المستثمر الأجنبي فقد نص النظام على أن تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها وفق نظام الضرائب المعمول به في المملكة والتعديلات التي تطرأ عليها.
- السماح بترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة على السنوات اللاحقة واحتسابها للسنوات التي تحقق فيها الشركة ارباحاً وذلك عند التسوية الضريبية.

ISSN: 2706-6495

- وضع النظام ضمان هام للمستثمر بعدم جواز مصادرة الأموال المملوكة للمستثمر الأجنبي كلياً أو جزئياً الا من خلال حكم قضائي، بالإضافة إلى عدم جواز نزع ممتلكات المستثمر الأجنبي الا للمصلحة العامة وبتعويض عادل وفقاً للأنظمة واللوائح، بما يمثل ضمانة هامة لحماية أموال المستثمر الأجنبي وعامل جذب لرؤوس الأموال.

- منح المشرع الحماية الجمركية للمنتجات المماثلة التي تنتجها المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال عدة إجراءات منها منع دخول المنتجات المماثلة، أو عن طريق فرض رسوم جمركية عالية أو من خلال تقديم دعم للمنتجات المحلية عن طريق تقديم إعفاءات جمركية كميزة للمنتج المحلي.

العقوبات المتعلقة بمخالفة نظام الاستثمار الأجنبي السعودي:

وفيما يتعلق بالعقوبات التي تتعلق بالمستثمر المخالف لأحكام النظام ولائحته فقد تناولتها المادة الثانية عشر من نظام القواعد الخاصة بمعاقبة المستثمر (المنصة الوطنية الموحدة، 2023) ويتم من خلال إجراءات تتمثل في إبلاغ المستثمر المخالف كتابياً بوجوب إزالة المخالفة خلال مدة تحددها الهيئة والتي تتناسب مع إزالة المخالفة، وفي حالة عدم إزالة المستثمر الأجنبي للمخالفة وفي حالة عدم وجود عقوبة أشد يعاقب بأي من عقوبات حجب كل أو بعض الحوافز الخاصة بالمستثمر الأجنبي، و فرض غرامة مالية لا تتجاوز (خمسمائة ألف ريال)، أو الغاء ترخيص المستثمر الأجنبي. وسمح النظام للمستثمر بالاعتراض على القرار الصادر في حقه خلال ثلاثون يوماً من تبليغه بقرار العقوبة، ومن هنا نجد أن النظام لم يتشدد حيال المستثمر الأجنبي في حال وجود مخالفة حيث منحه الفرصة لإزالة المخالفة قبل البدء بتطبيق العقوبات المقررة .

آليات تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في المملكة :

يجب أن يضمن القانون للمستثمر الأجنبي أن يتلقى مستوى من المعاملة والحماية لا تقل عن الحماية التي يتلقاها المستثمر الوطني حيث ينظر المستثمر الأجنبي باطمئنان إلى البلد الذي يوفر له نظام قضائي عادل وسريع لفض المنازعات سواء عن طريق التحكيم أو القضاء، لذلك نص النظام القانوني السعودي على سبل فض المنازعات في حالة عدم وجود اتفاقية دولية تكون المملكة طرفاً فيها بين المستثمر الأجنبي والحكومة، وبين المستثمر الأجنبي والمستثمرين الشركاء من السعوديين (وزارة الاستثمار، 2023) فتكون على الوجه التالي:

1- المنازعات بين المستثمر الأجنبي وبين الحكومة السعودية فيما يتعلق بالاستثمار القائم، تتم تسوية المنازعات ودياً قدر الإمكان فإن لم تتم التسوية الودية يتم فض النزاع قضائيا وفقاً للأنظمة المعمول بها.
2- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والمستثمر السعودي ودياً بقدر الإمكان فإن لم يتم التوصل إلى التسوية الودية يتم نظرها أمام القضاء وفقاً للنظام.

ويلاحظ أن النظام قد وضع الأولوية لفض النزاع عن طريق التسوية الودية وتشمل (الوساطة، الصلح، التوفيق، والتحكيم)، ولا يتم اللجوء للقضاء الا بعد استنفاذ طرق التسوية الودية لفض المنازعات.

ضوابط الترخيص للمستثمر الأجنبي في المملكة:

تناول نظام الاستثمار الجديد (وزارة الاستثمار، 2023) ضوابط منح التراخيص للمشروع الأجنبي:

1- ألا يكون الاستثمار المطلوب ترخيصه من ضمن قائمة الاستثناء من الاستثمار الأجنبي.

2- أن تكون مواصفات المنتج ومواده مصرح بها وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية، وفي حالة عدم وجود أنظمة تتعلق بها في المملكة فتكون مجازة وفقاً للأنظمة في دول الاتحاد الأوروبي، أو الولايات المتحدة الامريكية، أو اليابان.

3- وضع النظام تحديداً لحجم المال المستثمر بحيث لا يقل حجمه في المنشآت الزراعية عن خمسة وعشرين مليون ريال سعودي. وبالنسبة للمنشآت الصناعية لا يقل حجم رأس المال المستثمر عن خمسة ملايين ريال وبالنسبة للمنشآت الأخرى لا يقل حجم رأس المال المستثمر عن مليوني ريال سعودي .ويجوز لمجلس الإدارة تخفيض الحد الأدنى لرأس المال في بعض المشروعات في أماكن معينه، أو إذا كانت مشروعات تحتاج إلى خبرة فنية عالية، أو تقوم بإنتاج معد للتصدير.كما أجاز النظام حصول المستثمر على أكثر من ترخيص لأكثر من نشاط، أو الحصول على أكثر من ترخيص لمزاولة نفس النشاط.

مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك العديد من المؤشرات التي تمثل مصدر جذب للمستثمرين ومنها بعض المؤشرات التي تتعلق بالدراسة وهى:

مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

تعد المملكة من الأسواق الجاذبة للاستثمارات الأجنبية ومن المؤشرات الدولية التي تشير إلى ذلك مؤشر سهولة الأعمال والذي يرتب البلدان من 1 إلى 190، بحيث تمثل المرتبة الأولى أفضل بلد، بما يعني الحصول على مرتبة عالية (درجة رقمية منخفضة) أن البيئة الإجرائية تُعتبر ملاءمة وأكثر تشجيعاً لممارسة النشاط التجاري. ويرتب المؤشر متوسط النسب المئوية التي يحصل عليها بلد معين في كل من الموضوعات العشرة التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في البنك الدولي، والترتيب الذي يحتله البلد في كل من تلك الموضوعات هو المتوسط البسيط للترتيب حسب النسبة المئوية، واحتلت المملكة العربية السعودية المركز رقم 63 عالمياً عام 2019 وهو التقرير الوحيد للبنك الدولي حول هذا المؤشر، بما يشير إلى أنها تتبع إجراءات حكومية جيدة تعد من الإجراءات الأكثر ملائمة لأنشطة الأعمال (مؤسسة ضمان الصادرات،2022).

مؤشرات البيئة التشريعية والتنظيمية في المملكة:

هذا المؤشر يصدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية الاساسية، ويرصد هذا المؤشر 84 دولة من خلال رصد أربعة قيود رئيسية وهي: (قيود الاستثمار في الأسهم – آليات الموافقة – القيود على توظيف المديرين الأجانب – القيود على ملكية الأرض وانتقال رأس المال). ورغم كون هذا المؤشر محدداً لجاذبية البلد للاستثمار إلا أنه لا يعد مقياساً كاملا لمناخ الاستثمار في أي بلد الأعمال (مؤسسة ضمان الصادرات،2022).

. ويتضمن هذا المؤشر:

اولاً: مؤشر إبرام الاتفاقيات التي تتضمن احكاماً استثمارية:

حصلت المملكة على مستوى متقدم في مؤشر البيئة التشريعية والتنظيمية الذي تعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) حيث أبرمت الدول العربية ما يعادل 194 اتفاقية تتضمن احكاماً استثمارية بما يمثل 5.2 % من إجمالي الاتفاقيات في العالم بمتوسط 9 اتفاقيات لكل دولة عربية حتى نهاية 2022، حققت السعودية المركز الثاني عربياً وال 60 عالمياً بما يعادل 13 اتفاقية. الاتفاقيات التي تتضمن احكاماً استثمارية هي الاتفاقيات التي لا تعد اتفاقيات ثنائية وتتخذ عدة أشكال وهي:

1- الاتفاقيات الاقتصادية الواسعة التي تشمل الالتزامات الموجودة عادة في الاتفاقيات الاستثمار الثنائية.

2- الاتفاقيات ذات الأحكام المحدودة المتعلقة بالاستثمار مثل الاتفاقيات المتعلقة بإنشاء استثمار أو تحويل الأموال المتعلقة بالاستثمار.

3- الاتفاقات التي تقتصر على الفقرات الاطارية مثل اتفاقات التعاون في مجال الاستثمار أو المتعلقة بالمفاوضات المستقبلية بشأن قضايا الاستثمار.

4- اتفاقيات الاستثمار الثنائية هي الاتفاقيات التي تتم بين دولتين وتتعلق بتشجيع وحماية الاستثمار التي يقوم بها مستثمرون من الدولتين في أراضي كل منهما .

ثانياً: مؤشر القيود التنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر:

يصدر هذا المؤشر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول القيود القانونية على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية الاساسية، ويرصد هذا المؤشر 84 دولة من خلال رصد أربعة قيود رئيسية وهي: (قيود الاستثمار في الأسهم – آليات الموافقة – القيود على توظيف المديرين الأجانب – القيود على ملكية الأرض وانتقال رأس المال)، ورغم كون هذا المؤشر محدداً لجاذبية البلد للاستثمار إلا أنه لا يعد مقياساً كاملا لمناخ الاستثمار في أي بلد الأعمال (مؤسسة ضمان الصادرات،2022).

3. الدراسات السابقة

نبرز فيما يلي أهم الدراسات التي تناولت أهمية الاستثمار الأجنبي ودور المناخ التشريعي في جذب الاستثمار للدول:

- دراسة (الذيابي، 2018) بعنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، تناولت دور الاستثمار الأجنبي المباشر في المشروعات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية ووسائل تشجيع الاستثمار الأجنبي في المملكة و المعوقات التي تواجهها، والاستراتيجيات التي تتخذها المملكة لتطوير القطاع الصناعي، وكان من أهم نتائج الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لمختلف الدول النامية والمتقدمة لما لها من دور في المساهمة في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتوفير الوظائف وتنويع الأنشطة الاقتصادية، ومن اهم توصيات تلك الدراسة يجب العمل على تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات مثل التشريعات وتطوير البنية التحتية.

- دراسة (مصلح، 2017) بعنوان التطور التشريعي في مصر واثره على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبينت الدراسة أن التشريع هو الاداة التي من خلالها تمد الدولة هيمنتها على العلاقات بينها وبين الأفراد، وأن الاستثمارات قد تطورت في الدول النامية نتيجة مشاركة رأس المال الأجنبي فيها، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتركز أهمها في أن مناخ الاستثمار يتطلب توفير مجموعة من المحددات في ظل العولمة الاقتصادية القائمة على المنافسة الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك يؤدى وجود بنية تشريعية وقضائية تتميز بالبساطة والوضوح وعدم التناقض في القوانين المتزامن مع قضاء عادل يمارس نشاطه بشفافية وسرعة في الفصل بين المتنازعين تعد من أسباب جذب الاستثمار الأجنبي وكان من أهم التوصيات، إعادة النظر في النظام القضائي والذي يتسم بطول فترة التقاضي وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة لذلك فإن القضاء ايضاً في حاجة للإصلاح من خلال تحديث المحاكم والاختيار الجيد للقضاة مع التأكد من ابتعاده عن أي انتماء سياسي أي أن هناك ضرورة لتحديد معايير لشغل العمل في القضاء لأنه الأساس لتحقيق العدل والأمن والتنمية.

- دراسة (حسين، 2014) بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، تناولت الدراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي من جهة وعلاقة التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، عن طريق تحليل الشواهد المتعلقة بالاستثمار المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، وهدفت الدراسة إلى تحليل السياسات التي طبقت في هذه الدول بهدف جذب الاستثمار الأجنبي، كما تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر ذلك على التكامل الاقتصادي بين هذه الدول مستخدمة نظريات النمو الحديثة والطرق الإحصائية لتختبر بشكل تجريبي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو وبينها وبين التكامل الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي الحقيقي مقاسا بمتوسط دخل الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي، كما بين وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة التكامل الاقتصادي مقاسا بتدفق التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي.

- دراسة (Farok, 2020) عن كيفية تأثير لوائح الدولة وبيئة الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقامت الدراسة باستخدام بيانات البنك الدولي لعدد 189 دولة لدراسة العوامل التنظيمية للبلد المضيف والتي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي لديها القدرة على تنفيذ العقود وتمتلك لوائح تجارية أكثر كفاءة هي الدول الأكثر قدرة على جذب الاستثمار الأجنبي، وان الشركات المتعددة الجنسيات لديها القدرة على الاستثمار في البلدان التي تمتلك قوانين أقل كفاءة فيما يتعلق بالدخول والخروج من السوق أو المنتج أو السعر مقابل قوانين أكثر كفاءة فيما يتعلق بإنفاذ العقود وهو الشيء الذي يوفر لهذه الشركات القدر الأكبر من الأمان لمشروعاتها في تلك الدول.

- دراسة (الدبيان، 2019) بعنوان الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 (المحفزات والتحديات)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المحفزات ومواطن الجذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة، و معرفة التحديات والمعوقات من خلال المقارنات الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من التطور في حجم الاستثمارات في السوق السعودي إلا أنه لاتزال أمامه بعض التحديات والمعوقات التي يسعى للتغلب عليها، مما يستدعي حشد كافة الجهود لتخطي تلك العقبات وتذليلها والتخفيف من آثارها، كما يرى أهمية تطوير أنظمة التقاضي التجارية وإنشاء محاكم تجارية متخصصة في المناطق ذات الجذب الاستثماري.

- دراسة (الشعلان، 2012) بعنوان الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة من النظام المصري، والتي هدفت إلى معرفة المزايا والضمانات التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي وطرق حل النزاعات القانونية في المملكة العربية السعودية مقارنة بالنظام المصري، وتوصلت إلى تمتع منشآت الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية، كما توجد حوافز خاصة بالمستثمر الأجنبي، واشار الباحث إلى وجود بعض القيود على المستثمر الأجنبي في مجال تأجير العقارات او استثمارها خارج النشاط الذي خصصت له، كما يتم حل النزاعات التي تثار بين المستثمر الأجنبي والحكومة السعودية أو بينه وبين الاشخاص الآخرين بشكل ودى قبل اللجوء إلى القضاء وذلك لتسهيل حل المشكلات، وكان من اهم توصيات الدراسة توفير البيئة القانونية المناسبة لتسهيل إجراءات بناء الاستثمار، وضرورة وضوح القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي لطرح الثقة فيها، وضرورة وجود مراكز للتحكيم لتسوية المنازعات الخاصة

بالمستثمرين الأجانب خاصة إذا تضمنت المنازعات عنصراً أجنبياً، تدريب الكوادر المتخصصة في التحكيم، واقترح وجود قاعدة بيانات تحتوى على الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة.

- تضمنت دراسة (World Bank Group, 2018) وهي دراسة مسحية تمت على 750 مديراً تنفيذياً بشركات استثمارية متعددة الجنسيات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وتبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُفيد البلدان النامية عموماً، حيث يعمل على انتقال التكنولوجيا، ويعزز مهارات القوى العاملة، ويزيد الإنتاجية، ويخلق المزيد من الانشطة التجارية للشركات المحلية، ويوفر فرص عمل جديدة، وتبين أن الاستقرار السياسي والأمن إلى جانب استقرار البيئة القانونية والتنظيمية هي من الخصائص الرئيسة لأي بلد، و هي اعتبارات هامة تدرس قبل أن يخصص رأس المال لمشروع جديد، ولهذه الاعتبارات وزن أكبر بكثير من اعتبارات أخرى كانخفاض معدلات الضرائب وتكاليف العمالة، وأن الحوافز الاستثمارية قد تساعد على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكنها ليست فعالة بوجه عام إلا حين يفاضل المستثمرون بين مواقع متماثلة لاختيار قاعدة جديدة لصادراتهم، وتكشف الدراسة أنه من الأهم بكثير توفير الحماية القانونية من المخاطر السياسية والتنظيمية مثل مصادرة الممتلكات، و حظر تحويل العملات والقيود على التحويل، والافتقار إلى الشفافية في التعامل مع الهيئات الحكومية، فالحد من هذه المخاطر على مستوى البلد المعني هو أساس بدونه لن يؤدي مجرد الحد من المخاطر على مستوى المشروع إلى زيادة الاستثمار والنمو في البلدان النامية.

- دراسة (مصطفى، 2018) بعنوان دور الحكومة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية، تناولت الدراسة دور الحكومة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في مصر بهدف النهوض بالاقتصاد من خلال التأكيد على أهمية تحسين الأداء المالي والإداري الذي يعمل على جذب الاستثمارات التي تدعم الاقتصاد، وتناولت الدراسة قانون الاستثمار الجديد في مصر ودوره في توفير بيئة جاذبة للاستثمار، ودور الحكومة في جذب الاستثمارات من خلال تطوير البيئة الاستثمارية والحد من مشكلات عدم تماثل المعلومات من خلال تعزيز الإفصاح والشفافية، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي النظري، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة واضحة بين قواعد الحكومة وتوفير مناخ جاذب للاستثمار في مصر حيث يتجه المستثمر إلى الشركات التي تتميز بوجود هياكل سليمة لحوكمة الشركات داخلها، كما تعمل الحكومة على محاربة الفساد الداخلي في الشركات والادارات مما يمثل سبباً من أسباب جذب الاستثمارات الأجنبية، وأوصت بضرورة الاستفادة من التجارب الدولية التي تتبنى قواعد الحوكمة .

- دراسة (Matthias and Jose, 2006) بعنوان الاستثمار واللوائح والنمو، و التي تناولت بيان العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات نمو الدخل، من خلال بيانات البنك الدولي بالتطبيق على 85 دولة تشمل دولاً عربية وأجنبية، ومنها المملكة العربية السعودية ومصر، وبين أن اللوائح تعد من المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبينت الحاجة إلى حث الدول إلى توفير بيئة عمل جيدة تتمثل في لوائح وقوانين تكون قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، استخدم الباحث مجموعة من البيانات ومنها اللوائح، و تم اختبار هذه الفرضية و التوصل إلى نتائج تتمثل في أن اللوائح المفرطة تقييد النمو في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتجعل من أسواق هذه الدول أقل جذباً للشركات متعددة الجنسيات .

ISSN: 2706-6495

4. قياس متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر

اعتمدت الدراسة على قياس بعض المتغيرات الاقتصادية للوصول إلى مدى تأثرها بالتنظيم القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في مراحله المختلفة في المملكة العربية السعودية ومعرفة التطور في تلك المتغيرات على مدى سنوات الدراسة والتي شهدت تطوراً في التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ونتناول فيما يلي تحليل للتطور الذي حدث خلال تلك السنوات.

1- تطور إجمالي الاستثمارات في المملكة مقارنة بالدول العربية:

شهد حجم الاستثمارات في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً في الأعوام السابقة حتى حققت أعلى نسب استثمارات في المنطقة ويرجع ذلك إلى تبنى المملكة للسياسات الاستثمارية المشجعة والرغبة في تنويع اقتصادها وتشجيع القطاع الخاص.

شكل رقم (1): إجمالي الاستثمارات في الدول العربية العام 2020 – 2021

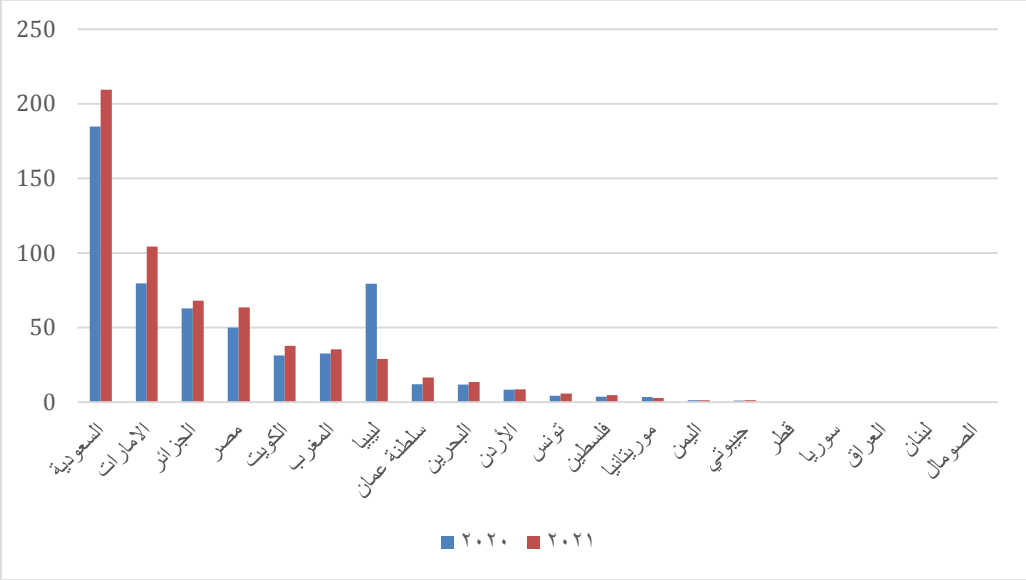

المصدر: من إعداد الباحثتان بناء على تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2020-2021

يوضح الشكل رقم (1) إجمالي الاستثمار في الدول العربية بالمليار دولار للعامين 2020 و2021 حيث تبين أن المملكة العربية السعودية حققت أعلى معدل استثمارات حيث بلغت في العام 2020 (184.8) بينما بلغت في العام 2021 (209.4)، كما تبين أن قيمة الاستثمارات في جميع الدول كانت في تزايد عدا ليبيا حيث حققت في العام 2020 ما قيمته (79.3) بينما انخفضت في العام 2021 الى ما قيمته (28.8) وكذلك موريتانيا حققت في العام 2020 ما قيمته (3.4) بينما انخفضت في العام 2021 الى ما قيمته (2.8). وقد يعزى ذلك الى الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها تلك الدول بالإضافة إلى ازمة كورونا التي سببت عجزاً في اقتصاديات الكثير من دول العالم، بينما نجد ان زيادة قيمة المشاريع بالمملكة العربية السعودية يعزى الى المناخ التشريعي بما يتضمنه من التسهيلات المقدمة للمستثمر وسهولة وسرعة الإجراءات اللازمة لاستكمال الترخيص للمشروعات الجديدة وغيرها من الحوافز التي تقدمها المملكة للمستثمر الأجنبي.

ISSN: 2706-6495

2- تطور صافي التدفقات الخارجة:

تطور صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى أعلى مستوياته في المراحل الاخيرة للتعديلات في قانون الاستثمار.

شكل رقم (2): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (%الناتج المحلي الإجمالي)

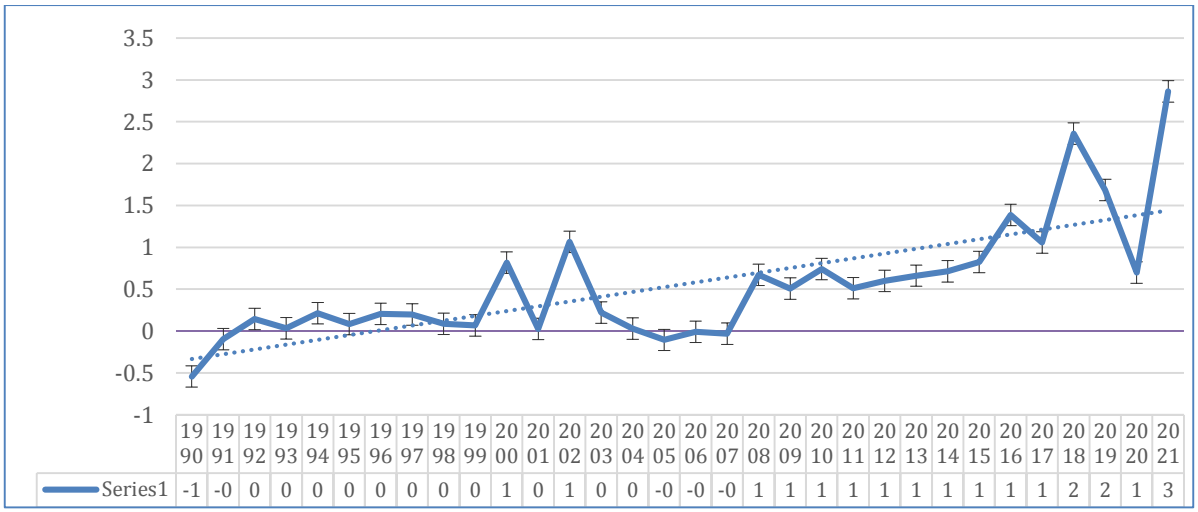

المصدر: من إعداد الباحثتان بناء على بيانات البنك (data.worldbank.org)

يوضح الشكل رقم (2) صافي التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال الفترة من 1990 إلى 2021 حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (1.60%) من إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية عام 1990، حتى وصل عام 2021 إلى (2.30%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وخلال تلك السنوات كان هناك ارتفاعات وانخفاضات في نسبة ما حققه الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي وعاصر التطور في حجم الاستثمار التعديل على نظام الاستثمار الأجنبي السعودي والذي قدم الكثير من عوامل الجذب والاطمئنان للمستثمر الأجنبي لمستقبل الاستثمار في المملكة فالثقة التي يجدها المستثمر في بلد ما تعد من أهم الأسباب المحفزة له للاستثمار في هذه البلد .

ويلاحظ الارتفاع الكبير في السنوات الأخيرة رغم انخفاض أسعار البترول عالمياً وانخفاض حجم الإنتاج وهذا يشير إلى زيادة حجم وتنوع الاستثمارات الأخرى غير النفطية، وفتح السوق السعودي لتنوع المجالات الاقتصادية.

3- تطور حجم الصادرات والواردات:

تطور حجم الصادرات من السوق السعودي في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ رغم التوجهات بعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي وتنويع الإنتاج والمشروعات لتصبح المملكة سوقاً كبيرا ومتنوعاً وذلك لمواجهة التقلبات العالمية في أسواق النفط ولكي تصبح المملكة وجهة للمستثمرين من كافة أنحاء العالم، وكان هذا هو الهدف الأساسي من التطوير المستمر في التشريعات والإجراءات والحوافز للمستثمر الأجنبي، ويبين الشكل رقم (3) تطور حجم الصادرات في المملكة.

شكل رقم (3): مقارنة بين الصادرات والواردات

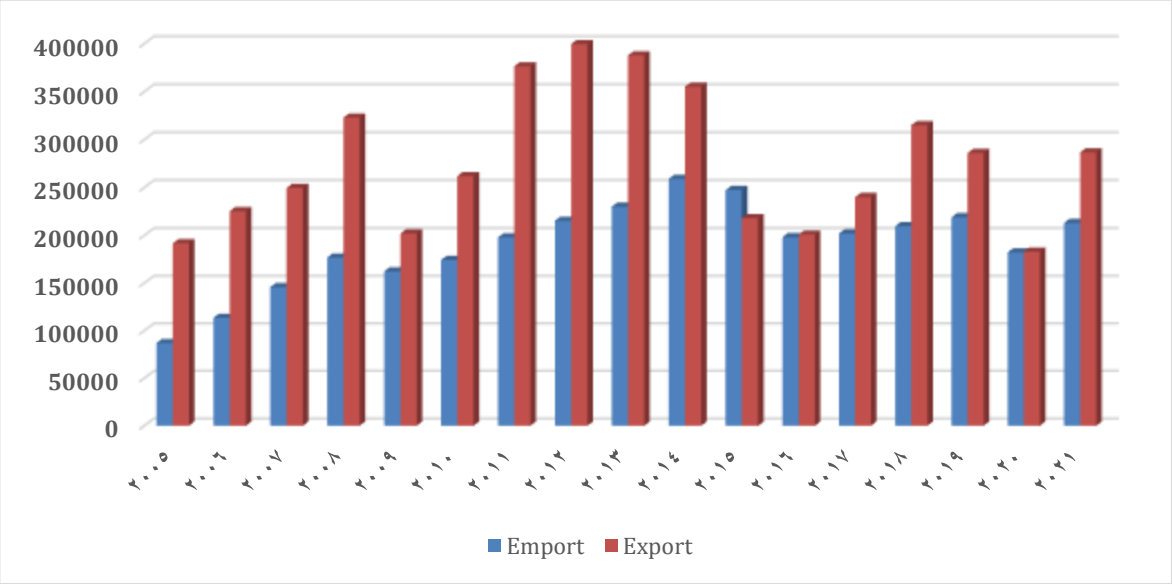

المصدر: من إعداد الباحثتان بناء على بيانات البنك (data.worldbank.org)

يتضح من الشكل رقم (3) ارتفاع إجمالي الصادرات مقارنة بمجموع الواردات في الأعوام من 2005 الى 2021 حيث بلغت أعلى قيمة للصادرات في العام 2012 (399419.5) ويعزى هذا إلى زيادة حجم المشروعات الإنتاجية والتي يمثل الاستثمار الأجنبي فيها جزء هام بسبب المناخ العام المشجع والجاذب للاستثمار والتعديل القانوني الاخير والذي سمح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار في مشروعات يصل نسب التملك فيها إلى 100% خاصة في المشروعات الإنتاجية التي أثرت بشكل كبير في حجم الصادرات

ويظهر هذا في ميزان المدفوعات في تلك السنوات، بينما كانت أدنى قيمة للصادرات في العام 2020 حيث بلغت (182847.985) وهذا يعزى الى وباء كورونا الذي أثر بشكل كبير في معدلات الإنتاج وبالتالي الصادرات لكثير من الدول العالم بسبب توقف الإنتاج والحجر الصحي الذي توقف معه العمل المشروعات الإنتاجية وبالتالي انخفضت معدلات الصادرات وظهر ميزان المدفوعات منخفضاً في الكثير من دول العالم خلال هذا العالم.

4- تطور حجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي

ساهمت السياسات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية لدعم الاقتصاد الوطني في تنوع مصادره وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق النمو الذي شهده الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة كما أسهمت الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وكذلك برامج الرؤية ومبادراتها ومشاريعها الكبرى، إضافةً إلى إتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية أمام الصناديق التنموية والقطاع الخاص، كما شهدت هذه السنوات نمواً في الأنشطة الغير نفطية وصل إلى (5.4) عام 2022 وتمثلت النسبة الأكبر فيها من أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، كما حقق الاقتصاد السعودي خلال عام 2022م نموًا في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 8.7%، إذ يعد هذا المعدل أعلى معدلات النمو بين دول مجموعة العشرين خلال هذا العام رغم الظروف والتحديات الاقتصادية المعقدة التي تعيشها دول العالم، فيما يعد معدل النمو الحالي أعلى المعدلات السنوية في العقد الأخير (الهيئة العامة للإحصاء،2023).

شكل رقم (4): تطور حجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي في المملكة

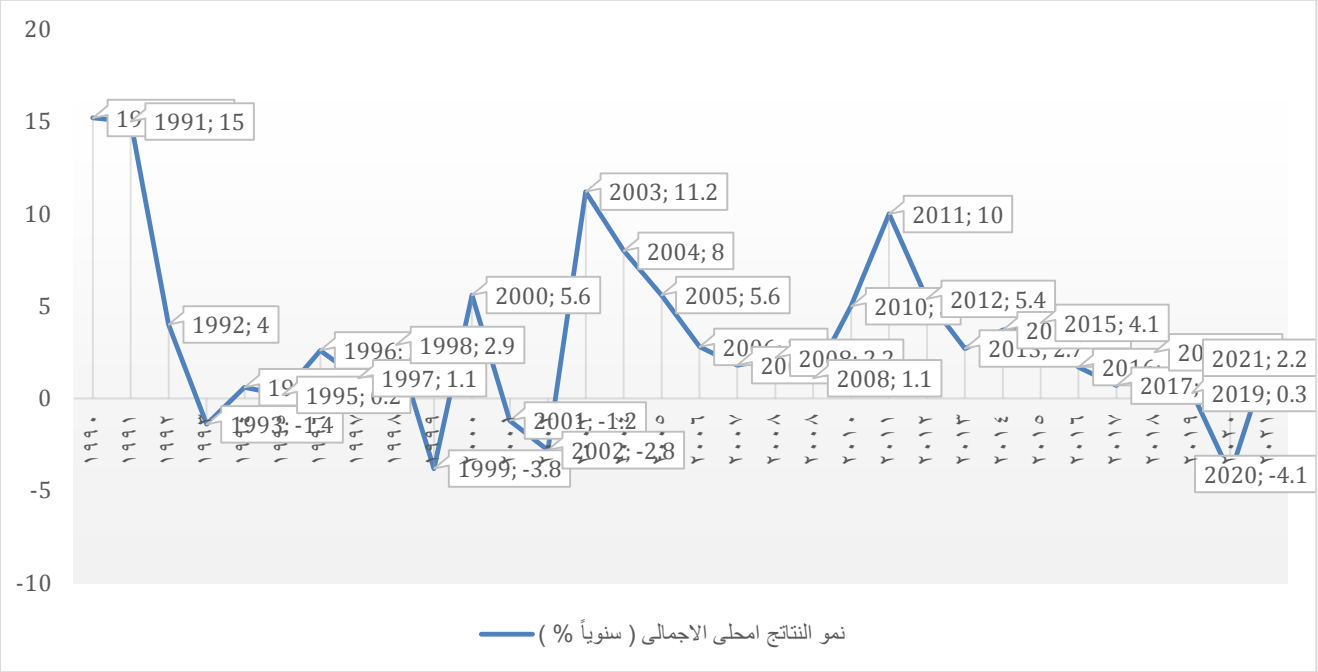

المصدر: من إعداد الباحثتان بناء على بيانات البنك الدولي (data.worldbank.org)

يتضح من الشكل رقم (4) تطور النمو في الناتج المحلي الإجمالي في السنوات من 1990 إلى 2021 والذي ارتفع بشكل كبير وبشكل مستقر في السنوات من 2000 حتى 2021 رغم الاتجاه بعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل ويرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى التطور والتنويع في مصادر الدخل وتحفيز الاستثمارات من خلال القوانين وتسهيل الإجراءات التي كانت من أهم الأسباب بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني في المملكة.

5- تطور عدد مؤسسات الأعمال الجديدة المسجلة في المملكة من 2006 الى 2020

تطور عدد الشركات الجديدة ذات المسؤولية المحدودة المسجلة في المملكة بشكل كبير خلال الفترة من 2006 إلى 2021 ويشير هذا إلى المناخ العام المحفز للاستثمار بالإضافة إلى تنوع المجالات الاستثمارية التي تناسب الكثير من أصحاب الأعمال والراغبين في الاستثمار في المملكة في ظل الاتجاه تنويع مصادر الدخل الغير نفطية.

شكل رقم (5): تطور عدد مؤسسات الأعمال الجديدة في المملكة

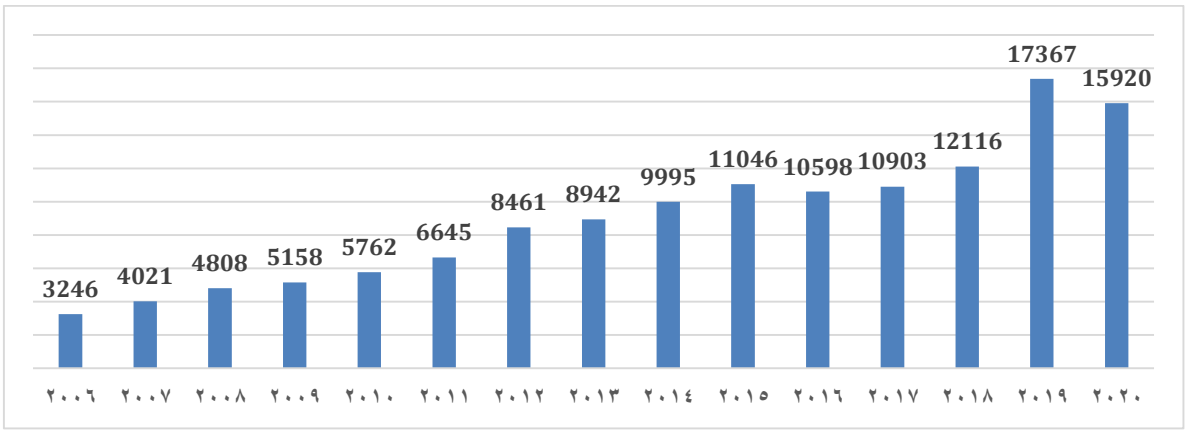

المصدر: من إعداد الباحثتان بناء على بيانات البنك (data.worldbank.org)

يتضح من الشكل رقم (5) تزايد عدد شركات الأجنبية العاملة في مجال الاستثمار وبلغ أعلى عدد من الشركات الأجنبية المسجلة في العام 2019 (17367) لكنها انخفضت قليلاً في العام 2020 (15920) وقد يعزى ذلك الى جائحة كرونا والتي حدت بشكل كبير من إمكانية الانتقال وإقامة مشروعات في تلك الفترة. ويرجع التزايد في عدد الشركات الأجنبية العاملة بشكل كبير إلى المناخ السياسي والتنظيمي وما وفرته المملكة من ضمانات وحوافز من خلال التشريعات القانونية التي أدت إلى اطمئنان المستثمر الأجنبي. كما مهدت الطرق ووفرت التنوع الجاذب للمستثمرين الأجانب كيفية جذب رؤوس الأموال الأجنبية للملكة، بالإضافة إلى إزالة المعوقات التي تحد من رغبة المستثمر الأجنبي في الاستثمار.

5. نتائج قياس متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ومن الجوانب التي اعتمدت عليها الدراسة قياس بعض متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر (2000-2017) واعتمدت على سؤال البحث هل توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية للاستثمار اعتمادا على الفرضية: (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية) كما هو موضح في المعادلة أدناه:

$$FDI_{it} = \alpha_0 + \beta_1 GDP_{it} + \beta_2 EGOV + \beta_3 INF_{it} + \beta_4 M2_{it}$$

استخدم البحث بعض من المتغيرات الاقتصادية للاستثمار وهي:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة: FDI
- الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية: GDP
- الإنفاق الرأسمالي الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: EGOV
- التضخم: INF
- معدل نمو الكتلة النقدية:M2

جدول رقم (1) متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر

المتغير	مستوى المعنوية
الناتج المحلي الإجمالي	0.026
الإنفاق الرأسمالي الحكومي	0.001
معدل نمو الكتلة	0.002
التضخم	0.433

المصدر: من إعداد الباحثتان بناء على بيانات البنك (data.worldbank.org)

تمّ تقدير بعض متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام تحليل الانحدار وGeneralized Least Square أظهرت النتائج أن معامل التحديد (R^2) يساوى 56.5% وهذا يعنى أن 56.5% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر تم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الرأسمالي الحكومي، معدل نمو الكتلة النقدية والتضخم).

جدول (2) تحليل التباين الأحادي (ANOVA)

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares	Model	
.039	3.467	.371	4	1.484	Regression	
		.107	13	1.391	Residual	
			17	2.875	Total	

المصدر: من إعداد الباحثتان بناء على بيانات البنك الدولي (data.worldbank.org)

من الجدول أعلاه نجد أن النموذج يوضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع وبقية المتغيرات المستقلة المستخدمة حيث ان قيمة مستوى المعنوية (0.039)

وهي أصغر من (0.05) وهذا يدل على جودة النموذج ككل.

كذلك تدل قيمة إحصائية **Durbin Watson** (**DW=2.865**) حيث أنها كانت أكبر من 2 وهذا يعنى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي وبالتالي فإن الانحدار حقيقي وهذه إشارة جيدة.

للتحقق من فرضية أنه توجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي تم تطبيق اختبار Generalized Least Square حيث وجد أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي كما وجد كذلك وجود فروق ذو دلالة احصائية حيث وجد أن مستوى المعنوية (0.026) حيث أنها أقل من 0.05 مما يدل على أن الناتج المحلي الإجمالي له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

للتحقق من وجود فروق ذو دلالة إحصائية بين الإنفاق الرأسمالي الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر وجد أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الرأسمالي الحكومي كما تبين كذلك وجود فروق ذو دلالة احصائية حيث وجد أن مستوى المعنوية (0.001) حيث أنها أقل من 0.05 مما يدل على أن الإنفاق الرأسمالي الحكومي له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا دليل على وجود الأثر الإيجابي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

للتحقق من أنه توجد فروق ذو دلالة إحصائية بين معدل نمو الكتلة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر وجد أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل نمو الكتلة النقدية كما تبين كذلك وجود فروق ذو دلالة احصائية حيث وجد أن مستوى المعنوية (0.002) حيث أنها أقل من 0.05 مما يدل على معدل نمو الكتلة النقدية له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا دليل على وجود الأثر الإيجابي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر فكلما زاد معدل نمو الكتلة النقدية أدى ذلك الى المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

أما التضخم فقد أثبت أن له أثر عكسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تبين أنه يؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما وجد أنه لا توجد فروق ذو دلالة احصائية حيث وجد أن مستوى المعنوية (0.433) حيث أنها أكبر من 0.05 مما يدل على التضخم له دور سالب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ISSN: 2706-6495

6. النتائج:

توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: أن المملكة العربية السعودية حققت أعلى معدل استثمارات في العام 2021 (209.4).

تبين أن قيمة مجموع الصادرات كانت أعلى من مجموع الواردات في الأعوام من 2005 الى 2021 حيث بلغت أعلى قيمة للصادرات في العام 2012 (399419.5)، بينما كانت أدنى قيمة للصادرات في العام 2020 حيث بلغت (182847.985).

تبين تزايد عدد شركات الأجنبية العاملة في مجال الاستثمار وبلغ أعلى عدد من الشركات الأجنبية المسجلة في العام 2019 (17367) لكنها انخفضت قليلاً في العام 2020 (15920).

أظهرت النتائج أن معامل التحديد (R^2) يساوى 56.5% وهذا يعنى أن 56.5% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) تم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الرأسمالي الحكومي، معدل نمو الكتلة النقدية والتضخم).

بالنسبة للنموذج ككل تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبقية المتغيرات المستخدمة حيث أن قيمة مستوى المعنوية (0.039) وهي أصغر من (0.05) وهذا يدل على جودة النموذج ككل.

كذلك أوجدت قيمة إحصائية **Durbin Watson** (**DW=2.865**) أنه لا يجد ارتباط ذاتي بين البواقي وبالتالي فإن الانحدار حقيقي وهذه إشارة جيدة.

وجد أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي كما وجد كذلك وجود فروق ذو دلالة احصائية حيث أن مستوى المعنوية (0.026) وهي أقل من0.05.

وجد أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الرأسمالي الحكومي كما وجد كذلك وجود فروق ذو دلالة احصائية حيث أن مستوى المعنوية (0.001) وهي أقل من 0.05.

وجد أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الكتلة النقدية كما وجد كذلك وجود فروق ذو دلالة احصائية حيث أن مستوى المعنوية (0.002) وهي أقل من.

وجد أنه لا توجد فروق ذو دلالة احصائية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر حيث وجد أن مستوى المعنوية (0.433) وهى أكبر من 0.05 .

7. التوصيات:

1- العمل على زيادة المجالات المسموح فيها بالاستثمار الأجنبي.
2- تعزيز الحوافز والمزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي في المجالات الإنتاجية التي تظهر بشكل إيجابي في الميزان التجاري للمملكة.
3- التطوير المستمر للأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بما يتلاءم مع التطورات العالمية.
4- العمل على ازالة المزيد المعوقات التنظيمية للمستثمر الأجنبي.

ISSN: 2706-6495

8. المراجع:

1.8. المراجع باللغة العربية

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الاتفاقية الثنائية للاستثمار (2010)- ص79-80.

http:www,escwa.un.org\arabic

الدبيان، محمد بن عدنان (2019). الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030 المحفزات والتحديات، غرفة الرياض.

الذيابي، بندر صقر، إبراهيم عبدالله عبدالرؤوف (2018). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية) مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد 8، العدد 66، ص (995 – 1049).

الشعلان، عبداللطيف إبراهيم (2012). الحماية النظامية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية دراسة مقارنة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية الدراسات العليا قسم العدالة الجنائية.

العناني، إبراهيم (1996). الاتفاقيات الدولية واهميتها في جذب الاستثمار، المؤتمر الضريبي الثاني، وزارة المالية، القاهرة، مجلد 2

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2023) https://www.dhaman.net/ar/statistics/.

المنصة الوطنية الموحدة 2023. (https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/aboutksa/investinginks)

المركز الوطني للتنافسة (2023) https://www.ncc.gov.sa/ar/Business/Pages/Investors.aspx

الهيئة العامة للإحصاء (2023) https://www.stats.gov.sa/ar/news/457

حسين، معاوية أحمد (2014). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، مجلد 28، العدد 2، ص (103 – 150).

سعد، نبيل (2000). الضمانات الغير مسماة في القانون الخاص – دار المعارف – الإسكندرية – مصر، ص (14-15).

صلاح، عبدالحسن (1998). الاستثمارات الأجنبية المسوغات والاخطار، بيت الحكمة، بغداد، ص9.

قدومى، ثائر (2005). العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن - دراسة تحليلية للفترة (1995-2004)، كلية الاقتصاد قسم العلوم التطبيقية الخاصة، ص 7.

مصطفى، أمل محمد (2018). دور الحوكمة في توفير مناخ جاذب للاستثمار في جمهورية مصر العربية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 6، العدد 47، ص 393-440

مصلح، حسين محمد (2017). التطور التشريعي للاستثمار في مصر وأثره على جذب الاستثمار، مجلة كلية الحقوق، جامعة طنطا.

- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي- نظام الاستثمار الأجنبي (2023).

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Law

وزارة الاستثمار السعودية 2023 . https://misa.gov.sa/ar/ministry-of-investment-statute-

2.8. المراجع باللغة الانجليزية

Farok Jet al (2020). How do country regulations and business environment impact foreign direct investment (FDI) inflows, International Business Review, Volume 29, Issue 2.

HAYES, ADAM (2022). Direct Foreign Investment (FDI)- Investopedia.com

https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?end=2021&start=1970

https://www.IMF.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2022.

https://www.WTO.org/english/thewto_e/acc_e/cgr_e/wtacccgr6_leg_2.pdf.

Matthias, Busse & Jose Groizard (2006). Foreign Direct Investment, Regulations, and Growth World Bank - Policy Research Working Papers, https://openknowledge.worldbank.org .

McCulloch, Rachel (1993). New Perspectives on Foreign Direct Investment - University of Chicago Press – page 37-56. http://www.nber.org/books/froo93

Unacted (2004): Shift toward services, World Investment Report - New York, P344.

World Bank Group (2018). Global Investment Competitiveness Report 2017/2018: Foreign Investor Perspectives and Policy Implications, Washington, DC: World Bank.

جميع الحقوق محفوظة © 2023، الدكتورة/ وفاء عبد الله حبيشي، الدكتورة/ خالدة عثمان عبد الغفار، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

Doi: https://doi.org/10.52132/Ajrsp/v5.54.1